الدينامية المدنية والمعيقات القانونية وضرورة إعادة التفكير في الأدوار

هشام الموساوي

خبير اقتصادي،
وأستاذ الاقتصاد
بجامعة السلطان
مولاي سليمان - بني
ملال

هشام الموساوي: الدينامية المدنية والمعيقات القانونية وضرورة إعادة التفكير في الأدوار

يرى الموساوي أن المؤسسات البحثية تعتبر مركزا حيويا في تعزيز النقاش العام، غير أنها، في المقابل، تواجه تحديا يتعلق بالبيئة القانونية التي، وإن كانت تسهل عملية التأسيس، فإنها، في نظره، تحد من قدرتها على النمو والتطور. ويشدد على أن هذه المراكز، بوصفها مكونا رئيسيا من مكونات المجتمع المدني، تؤدي دورا محوريا في دعم مسار الانتقال الديمقراطي، فضلا عن المساهمة في وضع استراتيجيات فعالة للتنمية الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، يلفت الانتباه إلى ضرورة تنظيم منتدى وطني خاص بالمراكز البحثية، إلى جانب إطلاق مبادرات موجهة لتوسيع دائرة الوعي لدى عموم المواطنين، وكذلك لدى السلطات المعنية، بما يسهم، في تعزيز حضور هذه المؤسسات على المستوى الوطني.

1. **عرف المغرب في السنين الأخيرة ظهور عدد من المراكز البحثية خارج الجامعات، انطلاقا من تجربتكم في إدارة وتسيير المؤسسة التي تنتمون لها، هل يمكن لكم الحديث عن سياق نشأة هذه المراكز وظروفها؟**

شكراً لكم على منحي الفرصة للتعبير عن هذا الموضوع الذي يُعتبر في غاية الأهمية، خاصة أن المغرب يمر بمرحلة حساسة في تاريخه، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. ظهور مراكز البحث في السنوات الأخيرة يمثل ظاهرة تستحق التفكير والتحليل. لماذا؟ لأنها ليست فقط جزءاً من المجتمع المدني الذي يُعتبر عنصراً مهماً للغاية في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بل أيضاً لأنها مراكز تفكير تسهم بشكل مباشر في النقاش العام.

وللإجابة على هذا السؤال بشكل دقيق، أعتقد أنه يمكننا العودة قليلاً إلى التاريخ. فعقب الاستقلال، لم تكن المراكز البحثية كما نفهمها اليوم، أي كمراكز تنتج أفكاراً تؤثر بشكل كبير على السياسات العامة. كانت تلك المؤسسات تقتصر على الافتتاحيات وأعمدة الرأي التي كانت مرتبطة أساساً بالأحزاب السياسية. ومنذ التسعينات، شهدنا نوعاً من الانفتاح السياسي الذي ساهم في ظهور جيل جديد من المراكز البحثية التي

ستتحول لاحقاً إلى مراكز داخل الأحزاب السياسية. هذه هي خصوصية المغرب، على عكس بعض البلدان التي تبقى فيها مراكز البحث كيانات مستقلة.

بعد ذلك، اعتباراً من عام 2000، ظهرت حاجة متزايدة لهذه المراكز في ظل الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تم إطلاقها، مما خلق حاجة للنقاش العام. ففي السابق، كانت المناقشات تدور فقط حول الحكومة وبرامجها التي لم تكن قابلة للنقاش. ظهرت معاهد جديدة مثل معهد العلاقات الدولية المغربي بقيادة السيد الكردودي ومعهد أماديوس، وكان ذلك ضرورياً في سياق الدفاع عن القضية الوطنية، خاصة فيما يتعلق بالصحراء المغربية. كما أشار الملك في عدة خطب إلى أهمية "الدبلوماسية الموازية"، وهو ما يشمل المجتمع المدني بما في ذلك مراكز الأبحاث.

على الصعيد الاقتصادي، كان هناك توجه كبير نحو إفريقيا بدءاً من عام 2000، حيث أصبح المغرب يُعتبر مركزاً اقتصادياً في القارة. ومع تزايد الاستثمارات المغربية في إفريقيا، برزت الحاجة إلى معلومات دقيقة حول بيئات الأعمال هناك، وهو ما أدى إلى ظهور العديد من مراكز البحث التي تنتج ما نسميه "المعلومات الاقتصادية" لمساعدة الشركات على اتخاذ قرارات عقلانية ومربحة.

كذلك، كانت هناك حاجة لتقييم السياسات الاقتصادية التي تم إطلاقها منذ بداية الألفية، مثل المخطط الوطني للإقلاع الصناعي، خطة المغرب الأخضر، وخطة أزور. لهذا كله، كان من المهم توفير خبرة أكاديمية لتقييم فعالية هذه السياسات. وهذا هو السياق الذي ساعد على ظهور مراكز البحث لتلبية احتياجات النقاش العام.

2. معروف أن المراكز البحثية في المغرب لا تتوفر على وضع قانوني خاص، وتشتغل كجمعيات بالرغم من خصوصيتها الأكاديمية كمراكز بحثية، ما هو تقييمكم لهذه الوضعية؟

الوضع القانوني الذي تعمل في إطاره المراكز البحثية هو قانون الجمعيات، وهذا يوفر مرونة كبيرة في إنشاء المراكز. يمكن القول إن هذا الوضع القانوني عملي للغاية في بداية إنشاء المراكز البحثية، لأن إنشاء جمعية لا يتطلب الكثير من الوثائق. ومع ذلك، السؤال الذي يطرح نفسه هو: عندما تتطور هذه المراكز وتنمو، هل سيظل قانون الجمعيات مناسباً لتلبية احتياجاتها؟ الجواب بالطبع هو لا.

فعندما نريد التوسع، نحتاج إلى مصادر تمويل جديدة، وهذا قد يكون صعباً في ظل قانون الجمعيات. فالمراكز البحثية بحاجة إلى نوع آخر من التمويل الذي لا يمكن الحصول عليه فقط من خلال العمل

بموجب هذا القانون، وبالتالي يصبح وضع الجمعيات عائقاً لفرص التمويل وللإقبال على طلبات العروض والصفقات العمومية التي يمكن أن توفر تمويلاً إضافياً.

كما أن مراكز الأبحاث تحتاج إلى التعاون مع المنظمات الدولية، وتوقيع الاتفاقيات والشراكات، وهو ما يُصعبه الوضع القانوني الحالي. لذلك، على الرغم من أن قانون الجمعيات قد يكون مناسباً في مرحلة الإنشاء، إلا أنه لا يناسب تطور المراكز على المدى الطويل. بالتالي نحتاج إلى إطار قانوني خاص يتناسب مع طبيعة المراكز البحثية ويمكنها من توسيع تأثيرها.

3. **تعتبر هذه المراكز البحثية جزء من المجتمع المدني، وبالتالي قد تتضاعف الإشكالات والعوائق التي تواجهها، فهي في نفس الوقت مجتمع مدني ومؤسسات بحثية. فانطلاقا من تجربتكم هل يمكن أن توضحوا إلى أي حد يشكل ذلك إشكالا وعائقا أمام تتطور المراكز البحثية؟**

هذا سؤال معقد للغاية. فعلى الرغم من خصوصية مراكز الأبحاث، إلا أنها تشترك مع منظمات المجتمع المدني في العديد من التحديات، وفي مقدمتها مشكلة التمويل. هذه المراكز، باعتبارها جزءاً من المجتمع المدني، تواجه صعوبات مشابهة لتلك التي تواجهها المنظمات الأخرى، مثل مشكلة الاعتراف.

إن حل هذه الإشكالات يتطلب تحسين الإطار القانوني وتنظيمه بحيث يمكن للمراكز أن تنعم بمزيد من الاستقلالية والحرية. هذا سيساعد على تقليل العقبات التي تواجهها. من جهة أخرى، وجود هذه المراكز ضمن المجتمع المدني يعني أن لديها حرية التعبير، وهو أمر قد لا يتوفر في منظمات أخرى ذات قيود معينة. لكن، هذه الحرية تظل نسبية وتخضع لدرجة الديمقراطية في البلد. كما أن استقلالية المراكز البحثية بدورها تبقى نسبية، ويعتمد ذلك بشكل واضح على ممولها ومتطلباتهم.

من خلال هذه المعطيات، أعتقد أن مراكز الأبحاث قادرة على أن تلعب دوراً حاسماً في دعم الديمقراطية والتحول الديمقراطي، إضافة إلى التفكير في استراتيجيات فعالة للتنمية الاقتصادية، وإذا كان لدينا مراكز بحثية تمتلك أدواتها الأكاديمية بشكل جيد، وتعمل في إطار قانوني يحمي استقلاليتها، يمكن لهذه المراكز أن تتجاوز التحديات المرتبطة بانتمائها المزدوج إلى المجتمع المدني والعالم الأكاديمي.

4. **انطلاقا من تجربتكم كيف يمكن لكم أن تعلقوا على مردودية هذه المراكز، أسباب قوتها، وأسباب ضعفها إن كان هناك ضعف؟**

مراكز البحث في المغرب تعتبر فكرة جديدة نسبيًا، فهي لا تعد جزءًا من ثقافتنا كمغاربة. وهذا ليس عيبًا، فحتى في أوروبا نجد نفس الوضع تقريبًا. سنتحدث هنا عن الثقافة بشكل عام، خاصة في الولايات المتحدة، حيث إذا قارنت على سبيل المثال عدد مراكز البحث في الولايات المتحدة (حوالي 2200 مركز) نجد أنها أكثر من 2000 مركز. في حين أن العدد في أوروبا، مثلًا في فرنسا، لا يتجاوز 500 مركز. هذا يوضح ببساطة أن هناك ثقافة تشجع على إنشاء هذه المؤسسات، وهو ما يجعل تأثيرها أكبر في دول مثل الولايات المتحدة التي تتمتع بكفاءة عالية، حيث تشارك مراكز الأبحاث في النقاش الوطني وتصميم وتنفيذ السياسات العامة، وحتى في السياسات الأمنية.

في المغرب، الوضع ما زال في مرحلة نسبية. إذا أردنا تقييمًا موضوعيًا، يمكن القول إن التأثير اليوم يبرز بشكل أكبر في وسائل الإعلام، وهذا يعني أن مراكز البحث حديثة العهد. فعند تنظيم هذه المراكز لأنشطة مثل الحلقات الدراسية والندوات والمؤتمرات أو نشر التقارير، فإن هذه الأنشطة تحظى بتغطية إعلامية. على سبيل المثال، عندما تنشر MIPA مؤشر الثقة الذي يقيم ثقة المغاربة في المؤسسات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، يكون لهذا التقرير تغطية إعلامية واسعة.

لكن رغم ذلك، في رأيي، لا يأخذ صانع القرار في المغرب هذا التقرير أو هذا المؤشر في الاعتبار. فنحن ما زلنا في المرحلة الأولى من تأثير مراكز الأبحاث، حيث لا يزال التأثير على السياسات العامة محدودًا. وعلى الرغم من وجود بعض المراكز المصنفة جيدا، وهنا سأذكر المراكز الخمس الأولى المصنفة في المغرب: هناك مركز السياسات التابع للمكتب الوطني الشريف للفوسفاط، ثم مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية الذي يشرف عليه السيد عبد الله ساعف، إضافة إلى المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، بعد ذلك يوجد مركز أماديوس، والمعهد المغربي للعلاقات الدولية. كما أعتقد أن منصات تم إدراجها كواحدة من أفضل مراكز البحث الجديدة أو التي تم إنشاؤها حديثا، وقد رأيتها في الترتيب.

السبب في ذلك هو أن الثقافة السياسية في بلدنا تقوم على النهج العمودي في السياسات العامة، حيث تعد الحكومة البرامج وتنفذها دون نقاش وطني حقيقي حول القضايا الاستراتيجية. وهذا ما يجعل مراكز الأبحاث غير ذات تأثير حقيقي على الفاعلين السياسيين. فالأمر هنا يتعلق بالثقافة التي تعتمد على تنفيذ القرارات دون تشاور أو تقييم مستمر. ونفس الوضع ينطبق على القطاع الخاص الذي يؤثر على التشريعات من خلال قنوات غير مؤسساتية.

5. المراكز البحثية في العالم صارت فاعلا أساسيا في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، انطلاقا من تجربتكم، كيف تتموقع هذه المراكز في السياق المغربي وفي علاقتها بصناعة القرار؟

أود أن أقول إن مراكز الأبحاث المغربية في مرحلة نضج، لكنها ليست ناضجة بما فيه الكفاية. الدول الثلاث الأولى من حيث عدد مراكز الأبحاث هي الولايات المتحدة، ثم الصين والهند، وهذه الدول تعتبر القوى الاقتصادية الكبرى. وهذا يبرز أهمية وجود مراكز أبحاث عالية الجودة، لأنها لا تعمل فقط على فتح النقاش حول القضايا المختلفة، بل على إنتاج أفكار وحلول مبتكرة وعملية.

إذن فعندما يكون لديك مراكز فكرية ديناميكية، مبدعة، هذا لا يعني فقط أنه يمكنك حل مشاكل الحاضر، ولكن يمكنك توقع المستقبل، ونحن نعلم اليوم أهمية الاستشراف المستقبلي، أي القدرة على التوقع أو الوصول إلى رؤية للتنمية الاقتصادية أو النظام السياسي في غضون 30 أو 50 سنة. وهذا يسمح لنا بتحديد المخاطر والتهديدات مسبقًا، إضافة لاكتشاف الفرص الممكنة بغرض الاستفادة منها، وهذا مهم جدًا للمغرب.
لذلك اليوم المراكز البحثية في المغرب، ولكيلا أقول بأنها بعيدة عن هذا الوضع، فإنها في مرحلة التعلم. وكيفية إتقان دورها ووظيفتها، من خلال تنمية قدراتها في التعامل مع المعلومات، وكيفية نشر هذه المعلومات، فأنا أعتقد أنه بصرف النظر عن المراكز البحثية الخمسة الأولى التي ذكرتها، فإن بقية المراكز تفتقر إنتاجاتهم للطابع العلمي.

هناك أيضًا مسألة *المحدودية*، مما يطرح مشكلة في الجانب التطبيقي أحيانًا، حتى وإن كانت هناك أفكار مثيرة للاهتمام. ولكن السؤال يبقى: كيف يمكن تفعيلها؟ وهذه نقطة مهمة جدًا، فدور مراكز الأبحاث لا يقتصر على مجرد تقديم الأفكار، بل يجب أن تكون هذه الأفكار قابلة للتطبيق والتنفيذ، وهذا يعد أمرا أساسيا. من جهة أخرى يبرز لنا إشكال آخر يتمثل في مسألة التواصل، لأننا إذا نظرنا إلى المراكز البحثية الخمسة الأولى، وبالمقارنة مع الآخرين، نجد ممارسة يمكن أن أسميها: "مركز أبحاث *الرجل الوحيد* ."هذه المراكز هي مراكز بحثية، ولكن عند النظر بتمعن، نجد أن هناك شخصًا واحدًا يقوم بكل شيء، ويظهر بشكل مستمر على التلفزيون، بينما لا يوجد فريق حقيقي خلفه. نحن نعلم جيدًا أن مركز الأبحاث والدراسات هو عمل جماعي، ولذلك يجب أن يكون متعدد التخصصات. فحتى إذا كنت ستعمل على قضية اقتصادية، فإنك تحتاج إلى رائد أعمال، وعالم اجتماع، ومؤرخ، وإحصائي... وباختصار، يحتاج الأمر إلى تخصصات متعددة. أي فريق من الخبراء للحصول على نهج شامل وأكثر ارتباطًا بالواقع. وللأسف، هذا الأمر غير متوفر لدينا بعد.

المشكلة الأخيرة تتعلق بإدارة مراكز الأبحاث، حيث يتم تبادل الخدمات بناءً على العلاقات الشخصية بدلًا من الكفاءة، وهو ما يهدد استمرارية هذه المراكز. فمن 2014 إلى اليوم، تراجع عدد المؤسسات البحثية من حوالي 35 إلى 29، مما يدل على الاتجاه التنازلي في عدد المراكز التي تستمر في العمل.

6. **هناك شبه إجماع على أهمية هذه المراكز البحثية إلا أنها تظل محدودة الأثر، في نظركم كيف يمكن تطوير أداء هذه المراكز، ومن أجل تحولها إلى فاعل في القضايا التي تواجه المجتمع، سواء على المستوى السياسي الاقتصادي والاجتماعي؟**

بالتأكيد، أنت محق في الإشارة إلى هذه النقطة. ولهذا السبب أعتقد أنه سيكون من المناسب تنظيم منتدى وطني للحديث والنقاش في هذه القضايا. في هذا الصدد أعتقد أن مبادرة مؤسسة منصات تتجه في هذا الاتجاه، وإذا تم تعميمها على نطاق واسع، سيسهم ذلك في زيادة الوعي، خاصة بين المغاربة والسلطات المعنية. لأن مستقبل بلادنا اليوم على المحك، بالتالي لابد من السعي إلى دعم مراكز الأبحاث، ليس فقط من خلال التمويل، ولكن بتوفير بيئة تمكّن هذه المراكز من النمو وتحقيق أهدافها. لماذا؟ لأن المعركة اليوم ليست فقط حول الموارد المادية، بل معركة حول الأفكار. إذا لم تكن قادرًا على التنبؤ بالمستقبل أو على كسب معركة الأفكار، فلن تتمكن من الفوز في معركة النمو والتطور.

كيف يمكننا تحقيق ذلك؟ أعتقد أنه يجب أن يكون هناك وضع قانوني مناسب يسهل إنشاء مراكز الأبحاث وتطورها. أما إذا استمررنا في نفس الوضع القانوني الحالي، سيكرس وضعية هذه المراكز كمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وليست مراكز أبحاث حقيقية. لذا، من الضروري تغيير الوضع القانوني، وفي الوقت نفسه يجب أن نضمن حماية استقلالية مراكز الأبحاث، خاصة في القضايا الحساسة التي قد تتعرض فيها لضغوطات من جهات مختلفة.

أما بالنسبة للتمويل، فالأمر يتطلب نوعًا من التوازن. أعتقد أنه يجب تنويع مصادر التمويل لتقليل المخاطر. بحيث لا يجب الاعتماد على مصدر واحد فقط، لأن ذلك قد يفرض قيودًا على الأبحاث، ومن المهم أيضا أن يكون لدى مراكز الأبحاث دائمًا مصادر بديلة للتمويل.

فيما يتعلق بمسألة الموارد البشرية، وهي نقطة أساسية، لأن جودة مراكز البحث تعتمد على الأشخاص العاملين فيها، يجب أن يكون هؤلاء الأشخاص خبراء حقيقيين ويقدمون قيمة مضافة، فالتوظيف القائم

على المحسوبية يضر بالمراكز ويحد من قدرتها على تقديم أفكار جديدة ومبتكرة. وهذا يفرض وجود نوع من الشفافية في عمليات التوظيف والتعيين القائمة على الاختيار وفق الخبرات والجدارة.

وأخيرًا، مسألة التواصل وهي تعد عنصرًا حاسمًا في نجاح مراكز الأبحاث. حيث نجد أن هناك العديد من المراكز التي تقوم بأنشطة جد مهمة، إلا أن غياب التواصل الجيد يعني أن هذه الأنشطة قد تظل غير معروفة عند المجتمع والسلطة. وهذا ما يستوجب وجود استراتيجية تواصل قوية عبر استخدام الوسائل الرقمية الحديثة لضمان وصول أفكار هذه المراكز إلى الجمهور وصناع القرار. فالتواصل الجيد ضروري لإثبات وجود مراكز الأبحاث في النقاشات العامة.